البورجوازية . . تشك . . .

1,07 × 1,07 - 1982

دور العمال المهاجرين وظروف عيشهم بفرنسا

" لقد استقبلت فرنسا يدا عاملة مهاجرة بحفاوة وترحاب لمساعدة هؤلاء العمال على الخروج من وضعيتهم المزرية، لكن هؤلاء العمال يستفيدون حاليا من امتيازات اجتماعية متعددة في نفس الوقت الذى يشكلون فيه مصدر مشاكل هيكلية: البطالة، التضخم في الضمان الاجتماعي، جنوح الاحداث.. ومن هنا ضرورة التخلص منهم ".

ان هذه الفكرة الجاهزة (والمنتشرة بشكل كبير)، تشكل في الحقيقة، نموذجا عن تشويه التاريخ والتكييف النفسي للناس.

ودون الادعاء بالتصدى لتحليل شامل لدور وموقع المهاجرين في المجتمع الفرنسي، سنكتفي بعدد من المعطيات المرفوقة باحصائيات بالغة الدلالة (١). وذلك حتى يتسنى لنا الاحاطة بهولاء "الغزاة" الذين "يهددون أمن وسعادة الفرنسيين". ما هو عددهم؟ ماذا عملوا؟ وما هي استفادتهم من الامتيازات الاجتماعية للعمال؟

حسب احصائيات وزارة الداخلية، يصل عدد المهاجرين في ٢ غشت ١٩٨٢، الى ٩٢٨ ٢٢٣ ٤ شخصا، من بينهم ٢٥٨ ٦٢٨ من دول أعضاء في السوق الاوروبية المشتركة. ان عدد المهاجرين بفرنسا بقي اذن، على حاله منذ خمسين سنة. فهم يمثلون ٨٠٪ من مجموع السكان، ولكن ٨ر٥٪ من السكان النشيطين، فهم اذن أكثر نسبة من حيث الاسهام في النشاط المهني، ويساهمون بشكل حاسم في مواجهة ظاهرة شيخوخة السكان وتقلص النسبة النشيطة منهم، هذه الظاهرة التي تطبع فرنسا منذ مدة.

ومن ناحية أخرى، فان المهاجرين لا يقومون سوى بالاعمال الرديئة الاكثر قساوة وصعوبة: فهم يشكلون ٩٦٪ من العاملين في التنظيف، وما بين ٧٥٪ الى ٨٠٪ في صناعة السيارات، و٩٪ في التجارة الصغيرة والاعمال المختلفة.

والمهاجرون يؤدون الضرائب ككل الفرنسيين (الضريبة على المداخيل، الضرائب المحلية، رسوم القيمة المضافة...). لكن الامكانيات المادية الموضوعة تحت تصرفهم هي أقل بكثير من مساهماتهم الضريبية المباشرة وغير المباشرة. والمصاريف التي تدفع كدعم في السكنى والتكوين المهني وتربية الاطفال.. كلها من صندوق العمل الاجتماعي (الفاص)، والذى يتم تمويله بالمبالغ المقتطعة من التعويضات العائلية للمهاجرين الذين لم يستقدموا عائلاتهم من بلدهم الاصلي. ففي سنة ١٩٨١،

وصلت مساهمة المهاجرين في هذا الصندوق الى ٤٠ر٠٩٤٪ من مجموع المداخيل. وهذا يعني أن المساعدات الاجتماعية التي تقدم هي من أجورهم، مع أن حاجياتهم هي أبعد ما تكون عن التغطية.

وقد لوحظ أن أرباب العمل الفرنسيين يحققون أرباحا أكثر في بعض الاعمال، اذا شغلوا عمالا مهاجرين. فهؤلاء المهاجرون الذين قدموا في سن مبكرة لم يكلفوا فرنسا أى شيء (تكاليف التعليم، التكوين...). وأكثر من ذلك، فان هؤلاء العمال يساهمون في مجال التكوين المهني، بنسبة مئوية من دخلهم، دون استفادة حقيقية. فثمانية عمال من أصل عشرة يشتغلون في أعمال لا تتطلب تكوينا يتعدى الثلاثة أسابيع أو أقل. ومن ناحية أخرى، فان العامل المهاجر الامي (وهذا حال الغالبية)، يتوجب عليه القيام بتكوين عام تقارب مدته ثماني سنوات قبل أن يتمكن من القيام بتكوين مهني معمق. غير أن العامل لا يجد في الواقع، أى بنية مهيأة جدية لتمكينه من التكوين العام كخطوة أولى ضرورية نحو التكوين المهني المعمق. وهكذا، فان مساهمتهم المادية في مجال التكوين، تملأ صناديق الدولة دون أن تفيدهم فعلا.

من ١٩٧٤، تاريخ توقيف الهجرة، الى سنة ١٩٨٢، ارتفع عدد طالبي العمل من ٤٠٠ ٣٧٨ الى ٦٠٠ ٠٤٩ ٢ أى أن طلبات العمل ارتفعت بأكثر من خمس مرات، في حين أن عدد العمال المهاجرين بقي ثابتا تقريبا. فعلى عكس الفكرة الجاهزة والسائدة، فهم ليسوا مصدر البطالة. والملاحظ، من ناحية أخرى، أن البطالة تمس المهاجرين أكثر من غيرهم، باعتبار أن نسبة طلب العمل ارتفعت وسط المهاجرين في سنة واحدة الى ٢ر٠٣٥٪، في حين أنها لا تصل بالنسبة للفرنسيين، الا الى ٤ر٠٢٣٪.

وفي كل الحالات، فان ترحيل المهاجرين بشكل مكثف، ستكون له بالتأكيد، انعكاسات مضرة على الاقتصاد الفرنسي، وستوضع بعض المؤسسات في صعوبات حقيقية ان لم تكن حاسمة، فأغلب الخدمات التي يقومون بها ستبقى فارغة.

لقد ساهم العمال المهاجرون في التقدم الاقتصادى لفرنسا، ونمو مستواها المعيشي بنسبة ٠٢٥٪، كما شيدوا ٠٣٣٪ من المباني، وربع السيارات، و٠٩٠٪ من الطرقات المعبدة الحديثة.

وفيما يخص صندوق الضمان الاجتماعي، فان العمال المهاجرين يساهمون فيه بنسبة ٠١١٪ من أجرتهم. أى أن لهم نظريا نفس الحقوق التي يتمتع بها رفاقهم الفرنسيون، في ما يخص التعويضات. لكن، ولاسباب متنوعة، فانهم يحصلون في الحقيقة على أقل من ذلك، فهم لا يتقاضون في ما يخص التعويضات عن مصاريف العلاج العام، سوى نصف ما يتقاضاه الفرنسيون، وذلك للاسباب الاتية:

- لا يبلغ معدل عمر العمال المهاجرين المسجلين في نظام الضمان الاجتماعي سوى ٣٢ سنة، بينما يبلغ ٣٦ سنة بالنسبة للفرنسيين.
- نسبة التعويض الكامل (١٠٠٪) تتراوح ما بين ٨٠٪ و١٠٪ لدى المهاجرين، بينما تصل الى ٢٠٪ لدى الفرنسيين.

- المهاجرون لا يعالجون أنفسهم في المؤسسات الخاصة التي تشكل لوحدها ٠٤٥٪ من مجموع أيام العلاج التي يعوّض الضمان الاجتماعي عن تكاليفها.

أما فيما يخص ظاهرة الاجرام والمراهقة، فانها أكثر أهمية نسبيا، في الاوساط الفرنسية مما هي عليه لدى المهاجرين، أخذا في الاعتبار عوامل السن والجنس وظروف الشغل والسكن. ذلك أن المجتمع الفرنسي يتضمن نسبة أكثر ارتفاعا من النساء والاطفال والشيوخ، وهي فئات غير معرضة للظاهرة المذكورة. ومن جهة أخرى، فان عددا من المهاجرين الذين يتعرضون للمراقبة من طرف الشرطة أو يجرى في حقهم بحث لم يرتكبوا أى جرم حقيقي، بل يعتبرون "موضع شك" فقط، اضافة الى أن عددا من المخالفات أو "الجرائم" تتعلق فقط، بوضعهم القانوني (رخصة الاقامة، بطاقة الشغل، الخ...). الا أن العديد منهم (٠٣٣٪ من الحالات) يحاكمون غيابيا بدون أن تستمع اليهم المحاكم.

ولننظر الان في الظروف الاجتماعية والنفسية المضنية التي تعيش فيها هذه اليد العاملة الاجنبية التي ساهمت بشكل وافر في التطور الاقتصادى لفرنسا.

ان ٥ر٠٣٤٪ من مهاجرى المغرب العربي يسكنون الفنادق، و٤ر٠٣٪ فقط في مباني "الهاشيليم"، و٦ر٠٢١٪ في الشقق المؤثثة. وهذه الارقام التي نشرت سنة ١٩٧٣، لا يمكنها أن تتغيّر كثيرا، لان سياسة توقيف الهجرة والتجمع العائلي قد ابتدأت في نفس السنة، وهي سياسة ظالمة تستهدف حرمان العمال المهاجرين الراغبين في الخروج من عزلتهم، من العيش برفقة زوجاتهم وأطفالهم، بدعوى أن كل عائلة جديدة "تطرح مشكلا" على صعيد السكن والصحة والدراسة... لان حل هذه القضايا البسيطة والمشروعة سيترتب عنه تقليص في الارباح الهائلة التي يجلبها استغلال هؤلاء العمال.

واذا كان تجميع العائلات قد تم السماح به من جديد، في ماى ١٩٨١، فان الشروط التي ترافقه حاليا، تجعل منه أمرا صعبا من الناحية العملية.

ان ظروف الشغل والسكن والاجور... كلها عوامل تؤثر في صحة المهاجر، الذى غالبا ما يسعى الى تحقيق مدخول ثابت له ولعائلته، ويعمل على توفير ما سيسمح له بالاستقرار في بلده ذات يوم. الا أن ارتفاع الاسعار يجعل أجرته غير كافية، فيصبح الهدف الذى رسمه لنفسه مهددا، وتاريخ العودة معلقا، ويشعر الكثير من المهاجرين في هذا المنفى الاضطرارى بأنهم "يشتغلون لاجل لا شيء". وهذه الوضعية النفسية، زيادة على وتيرة الشغل الجهنمية، والحرمان الذى يتحمله المهاجر من أجل التوفير والادخار أكثر (الشغل الاضافي ليلا، وفي أيام الراحة والاعياد...)، كلها عوامل تؤثر بشكل سلبي على صحته التي تتدهور بشكل سريع، فيصبح عرضة لحوادث الشغل الخطيرة. والملاحظ أن الامراض المنتشرة وسط المهاجرين لها أسباب نفسية كمثل القرحة وأمراض المعدة.

ان العديد من أبناء المهاجرين ذوو الاباء الاميين، الذين يعيشون ظروفا مادية صعبة، يعانون من مشاكل دراسية خطيرة ترجع أسبابها الى المحيط الذى يعاديهم ويتجاهلهم ويتهمهم.

وان المهاجرين الذين يجابهون حضارة تختلف عن حضارتهم، يعيشون في عزلة تكاد تكون تامة. صحيح أن عددا من الناس الذين يعيشون في بلد أجنبي، يتجمعون فيما بينهم، الا أن الجو النفسي الذى يتم فيه ذلك بالنسبة للمهاجرين، يختلف ويتميّز بشكل خاص. فالتجمع هنا، هو عبارة عن دفاع عن النفس ضد محيط غالبا ما يكون معاديا وعنصريا. محيط يتجاهل عن وعي، أو عن غير وعي، ثقافة الاخرين، خاصة اذا ما كانوا ينتمون الى الطبقات الكادحة...

ان هذه اللمحة السريعة عن دور وظروف عيش المهاجرين بفرنسا، تبرهن بما لا يدع مجالا للخلط، على أن معاداة الاجنبي والعنصرية بمختلف أشكالها، هي كلها ظواهر وأفكار مسبقة يتم ترويجها والحفاظ عليها عن قصد، بهدف التغطية عن الاسباب التاريخية للهجرة، وحيثياتها الاقتصادية والسياسية العميقة.

قال عبد الله البارودى عن حق، في كتابه "الهجرة والامبريالية" ما يلي:

"منذ القرن التاسع عشر، بدأنا نشاهد نمو مسلسل تراكم رأس المال، بموازاة مع صعود البورجوازية الاوروبية ثم الامريكية. (...) ان هذا التراكم قد تم.. من خلال استغلال المواد الاولية الموجودة محليا بمساهمة حيوية بالنسبة للرأسمال، من طرف يد عاملة طيعة يوجد مصدرها وسط السكان الذين كانوا يعيشون بالفلاحة التي كانت تشهد انتقالاتها الاولى، أو الحرف التي أصابها الافلاس من جراء منافسة المواد المصنعة.

"وفي مرحلة لاحقة، شاهدنا نمو الرأسمالية التوسعية والامبريالية، وتقوية التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي. وكنتيجة لذلك: استعمار مناطق واسعة من العالم، والتي أصبحت بدورها خزانا للمواد الاولية واليد العاملة الطيعة لخدمة المعامل التي تم انشاؤها في البلدان المستعمرة أولا، ثم صناعات المتروبول لاحقا.

"وبالنسبة للبلدان الرأسمالية، فان اليد العاملة المهاجرة تلعب دورا مماثلا لدور المواد الاولية الاخرى، مثل القطن والكاكاو، والنفط والنحاس، الخ... مع فارق كبير، وهو كونها مادة أولية من الدرجة الرفيعة باعتبارها رأس مال بشرى تم "اهداؤه" مجانا من طرف بلدان الهجرة (...). نعم، مادة أولية حيوية بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي، الى درجة تم معها تخزين المهاجرين في مستودعات على مقربة من التجمعات والمركبات الصناعية"...

هكذا، فان ظروف عيش هؤلاء العمال المهاجرين، تجد مصدرها في سياسة الاستغلال التي غالبا ما تتم ممارستها بشكل مشترك بين حكومة البلد الاصلي والحكم في البلد المستقبِل، فكان على هذه اليد العاملة التي اعتبرت مجرد دخل اقتصادى وبضاعة رخيصة، أن تعود بأكبر ربح ممكن. ولما كان هؤلاء العمال يهاجرون بشكل

فردى، لم يكن أحد يفكر في مشاكلهم الاجتماعية. أما عندما بدأت عائلاتهم تلتحق بهم، فلقد وجدت فرنسا نفسها أمام مشاكل "لم تكن تتصورها". ذلك أنه لم يتم وضع أية هياكل لاستقبال تلك العائلات التي لفرنسا واجبات ازاءها. لقد عاشت هذه العائلات مرتبطة بعاداتها وثقافاتها الاصلية، وعوض ابراز تلك الثقافات، يتم تجاهلها ومضايقتها وخنقها، من أجل استغلال أفضل، وكذلك اذكاء العنصرية وروح عدم التسامح، والطعن في أبسط حقوق الانسان الشرعية... وفي نفس الوقت، الادعاء بـ"الدفاع عن حقوق وحرية الانسان".

وهنا يجب التأكيد من جديد، على أن اقتلاع جذور العنصرية يمر أولا وقبل كل شيء، بالاعتراف بالانسان الاخر وثقافته، وباحترام كرامة الانسان في كافة المستويات.

ان فرنسا التي فتحت حدودها لكل هذه الجنسيات، ذات الاصول الثقافية والدينية المختلفة، ملزمة باحترامها كلها. انها مطالبة بوضع هياكل استقبال تسمح ليس بتجاوز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها أغلبية المهاجرين وحسب، لكن وبشكل خاص، اعطاء القيمة والاعتبار لثقافتهم، وتعليم الاطفال لغتهم الام، ومحاربة العداء للاجنبي والعنصرية التي تستهدفهم وتجعلهم في وضعية نفسية جد متعبـــة.

حياة بوستة

(١) أنظر تقارير وزارة التضامن الوطني و وزارة الداخلية، وكذا تقرير منظمة مكافحـــة العنصرية (مراب) المعنون بـ: "المهاجرون بفرنسا: ما يجب أن تعرفونه".